الأمن الغذائي العربي ومقومات تحقيقه في ظل المتغيرات الدولية

د. صلاح على صالح فضل الله
أستاذ الاقتصاد الزراعي
كليه الزراعة – جامعه أسيوط

مقدمة :

مما لا شك فيه أن قضيه الأمن الغذائي لأي مجتمع تعد من أهم القضايا التى برزت على الساحة فى الآونة الأخيرة وخصوصا فى أواخر القرن العشرين وبالتحديد فى أواخر الستينات وأوائل السبعينات منه حيث أصبحت هذه القضية وأحده من أهم خمس مشاكل رئيسيه تواجه دول العالم النامي (الغذاء ،المياه ، البطالة ، الديون الخارجية ،التلوث)، وان كانت مشكله الغذاء تأتى فى أولوية هذه المشاكل نظرا لان الغذاء فى حد ذاته يمثل حاجه ضرورية لا يستطيع الإنسان الاستغناء عنها أو يجد بديلا لها ، كما انه فى نفس الوقت حق أساسي من حقوق الإنسان يجب على مختلف الدول مهما كانت أنظمتها الاقتصادية وتوجهاتها السياسية أن تعمل على توفيره له بكافه الوسائل والسبل.

وفى الحقيقة فان هناك علاقة وثيقة لا يستطيع أحد أن ينكرها بين الأمن الغذائي والأمن القومي لأي مجتمع، فالأمن القومي بمفهومه الشامل لا ينحصر فقط فى قدراتها العسكرية وما تملكه من أسلحه ومعدات عسكرية للدفاع عن أوطانها، بل يمتد ليشمل جميع النواحي المتعلقة بالاستقرار السياسي والاقتصادي لهذه المجتمع، فأي مجتمع لا يملك تأمين قوت سكانه لن يملك حريته واستقراره خصوصا بعد أن اصبح الغذاء أداه للضغط السياسي والاقتصادي تستخدمه وتهدد باستخدامه الدول الكبرى لتحقيق أهداف السيطرة والهيمنة على الاقتصاد العالمي (كما يحدث حاليا فى العراق فيما يعرف ببرنامج النفط مقابل الغذاء، والحصار الذى كان مفروضا على ليبيا، وغيرها من التهديدات الأمريكية للدول والشعوب المختلفة) ، ومن هنا تظهر الاهتمام بقضايا الغذاء وتحقيق الأمن الغذائي للسكان فى الدول والمجتمعات بصفة عامه والنامية ومنها الدول العربية على وجه الخصوص.

أهداف الدراسة:

تستهدف هذه الورقة البحثية تحقيق مجموعه من الأهداف التى يمكن إيرازها فى النقاط التالية:

(١) إلقاء الضوء على الوضع الراهن لإنتاج واستهلاك السلع الغذائية فى المنطقة العربية والأسباب الكامنة وراء هذا الوضع الغذائي الراهن.

(٢) محاولة التعرف على الآثار الاقتصادية المحتملة للمتغيرات الدولية على موقف الغذاء فى أقطار الوطن العربي.

(٣) محاولة وضع تصور مستقبلي لما يمكن عمله لتحقيق الأمن الغذائي العربي فى ظل الظروف والمتغيرات الدولية المختلفة.

الأسلوب البحثي ومصادر البيانات :

اعتمدت الدراسة للوصول إلى الأهداف المنشودة منها على الأسلوب الاستقرائي و التحليل الوصفي للبيانات الإحصائية التى تم الحصول عليها من الجهات المسئولة عن توفيرها والتى من أهمها المنظمة العربية للتنمية الزراعية التابعة لجامعة الدول العربية ومنظمه الزراعة والأغذية التابعة للأمم المتحدة، علاوة على الاستعانة ببعض الدراسات والبحوث العلمية المتعلقة بموضوع الدراسة.

نتائج الدراسة :

أولا : الموقف الغذائي الراهن فى المنطقة العربية

لعل المتتبع للموقف الحالي لإنتاج واستهلاك السلع الغذائية فى المنطقة العربية يستطيع أن يلاحظ انه على الرغم من أن هناك بعض السلع الغذائية يفي منها الإنتاج العربي إلى حد كبير لمتطلبات استهلاك السكان العرب كالخضر والفاكهة والأسماك، إلا أن هناك الكثير من السلع الغذائية ما زال الإنتاج المحلى العربي لا يستطيع الوفاء بالاحتياجات المطلوبة للسكان ويتم استيراد كميات كبيره منها من خارج المنطقة العربية، ويأتي في مقدمه هذه السلع الحبوب بصفة عامه والقمح والذرة الشامية والشعير خاصة وكذلك السكر والزيوت النباتية واللحوم الحمراء والداجنة ،حيث تشير البيانات المتاحة والواردة بالجدول رقم (١) إلى أن نسبة الاكتفاء الذاتي العربي من محاصيل الحبوب ودقيقها بلغت خلال متوسط الفترة (٩٠ـ١٩٩٧) نحو ٦٠,١%، كما بلغت نسبة الاكتفاء الذاتي من السكر في خلال نفس الفترة سالفة الذكر حوالي ٣٦,٩%، وللزيوت النباتية حوالي ٣٥,١% ، وحوالي ٦١% للألبان ومنتجاتها، وقد أدى ذلك إلى لجوء العديد بل كل الدول العربية إلى استيراد من خارج حدودها وخاصة من دول أجنبية غير عربيه وارتفعت بالتالي فاتورة الواردات الغذائية العربية حتى وصلت حاليا إلى نحو ٢٠مليار دولار تمثل حوالي ٧٢,٦% من إجمالي الواردات الزراعية ، وحوالي ١٢,٦% من إجمالي الواردات العربية.

وعند تحليل هيكل الواردات الغذائية العربية يلاحظ وجود تباين فيما بين الدول العربية فى هيكل وارداتها من السلع الغذائية ، حيث تعد مصر والجزائر والعراق والمغرب والسعودية وليبيا واليمن من اكثر الدول العربية استيرادا للقمح، بينما تعتبر الإمارات والعراق والسعودية وسوريا من أهم الدول العربية المستوردة للأرز،وتعتبر ليبيا والسعودية من اكثر الدول العربية استيرادا لمحصول الشعير، كما تشكل واردات كل من الجزائر والسعودية حوالي ٤٥% من إجمالي واردات الألبان ومنتجاته العربية، وتستورد الجزائر وحدها نحو ٢٥% من إجمالي الواردات العربية من السكر تليها في ذلك مصر بحوالي ١٤%، ثم سوريا والعراق بنحو ٨% لكل منهما، أما بالنسبة للزيوت النباتية فتستورد مصر والجزائر والعراق وحدهما حوالي ٦٠% من إجمالي قيمة الواردات العربية من هذه السلعة.

جدول رقم(١) : تطور معدلات الاكتفاء الذاتي (%) لاهم السلع والمنتجات الغذائية العربية خلال الفترة (١٩٩٠ــ١٩٩٧)

السلعة	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧
الحبوب والدقيق	٥٥,١٥	٦٣,٥	٥٩,٣	٦٠,٨	٦٠,٥	٥٦,٤	٦٢,٦	٦٠,١
السكر	٣٢,٢	٣٧,٨	٣١,٠	٣٧,٠	٣٩,٢	٣٩,٧	٣٨,٠	٣٨,٩
الزيوت النباتية	٣١,٧	٢٨,٤	٣٣,٩	٣٤,٩	٥٦,٣	٤٥,٧	٤٣,٠	٤٤,١
اللحوم الحمراء	٨٥,٥	٨٦,٦	٨٦,٨	٨٦,٠	٨٤,٤	٨٤,٩	٨٧,٦	٨٧,١
لحوم الدواجن	٨٢,٣	٧٧,٩	٧٦,٩	٧٥,٥	٧٦,١	٧٦,٥	٧٦,٨	٧٦,٥
الألبان	٨٥,٥	٥٩,٨	٦١,٦	٦٠,٠	٦٤,٨	٦٧,٠	٦٧,٤	٦٨,١
الأسماك	١٠٤,٣	١٢٨,٣	١١٩	١١٢	١١٣	١١١	١١٣	١١٢
خضر وفاكهه	١٠٠,٦	٩٩,٩	٩٨,٩	٩٨,٩	٩٧,٩	٩٦,٩	٩٩,١	٩٨,٥
البطاطس	١٠٠,١	٩٢,٨	٩٨,٩	٩٦,٠	٩٣,٢	٩٨,٥	٩٧,٢	٩٨,١

المصدر: جمعت وحسبت من بيانات المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، الخرطوم، أعداد مختلفة.

وفى الواقع فان الموقف الحالي لإنتاج واستهلاك السلع الغذائية فى المنطقة العربية لا يتوقف عند حد عجز الإنتاج المحلى من السلع الغذائية عن مواجهه الاستهلاك المحلى فقط، بل إن الأمر يتعدى ذلك ألي عدم قدره معظم الدول العربية على تمويل وارداتها من السلع الغذائية المستوردة نتيجة لنقص مواردها المالية من ناحية(باستثناء دول الخليج، وان كان هذا الاستثناء لن يدوم طويلا فى ظل التقلبات الحادثة فى أسعار البترول وللتكاليف الباهظة التى تتحملها هذه الدول من جراء حرب الخليج الأخيرة) أو لضعف الصادرات العربية بصفة عامه والزراعية منها على وجه الخصوص من ناحية أخرى ، تتضح هذه الحقيقة من خلال تحليل الصادرات والواردات الزراعية فى المنطقة العربية، والواردة بالجدول رقم(٣) حيث يلاحظ أن نسبه الصادرات للواردات الزراعية فى المنطقة العربية تمثل نحو ٢٥%، مما يعنى بان الصادرات الزراعية العربية لا تغطى إلا ربع الواردات الزراعية مما ينعكس فى ضعف قدره الدول العربية على تمويل وارداتها من الغذاء وبالتالي على أمنها واستقرارها الاقتصادي.

ثانيا: الأسباب الكامنة وراء مشكلة الغذاء العربي

في الواقع فان الوضع الذى وصلت إليه المشكلة الغذائية فى الوطن العربي يرجع أساسا إلى وجود قصور واضح فى الإنتاج العربي من السلع الغذائية عن مواجهه الزيادة فى الطلب عليه،، حيث يلاحظ انه على الرغم من الزيادة التى حدثت فى إنتاج السلع والمنتجات الغذائية العربية خلال الفترة (١٩٨٧ــ١٩٩٧)، كما هو وارد بالجدول رقم(٢)،إلا أن هذه الزيادة الحادثة لم تتناسب مع الزيادة التى حدثت فى معدلات النمو السكاني العربي خلال تلك الفترة، حيث بلغ معدل الزيادة فى إنتاج الغذاء حوالي ٢% سنويا، فى حين بلغ معدل النمو السكاني السنوي نحو٣% خلال الفترة سالفة الذكر، الأمر الذى انعكس فى وجود فجوه غذائية متزايدة ما بين إنتاج واستهلاك الغذاء فى المنطقة العربية.

جدول رقم (٢) : تطور إنتاج واستهلاك ونسب الاكتفاء الذاتى وقيمة الواردات لأهم السلع الزراعية العربية خلال الفترة ١٩٨٧-١٩٩٧

الفترة	٨٧-١٩٩٠				٩٢-١٩٩٧				
	الإنتاج	الاستهلاك	الاكتفاء	الواردات	الإنتاج	الاستهلاك	الاكتفاء	الواردات	
السلعة	ألف طن	ألف طن	%	مليون دولار	ألف طن	ألف طن	%	مليون دولار	%
جملة الحبوب	٢٩٢٠٣,٣	٦١٥١٧,٥	٤٧,٥	٥٧٥١,٨	٤١١٨٥,٢	٧٠٠٨٤,٩	٥٨,٨	٧٥٣١,٢	٤٣,٥١
القمح	١٢٥٠٣,٨	٢٧٢٩٨,٥	٤٥,٨	٢٣٧٨,٩	١٩٢٩٤,١	٣١٩٥٩,٣	٦٠,٤	٤١١٨,٩	٢٣,٨٠
الذرة الشامية	٤٢٨٧,٦	٩١٩٨,٧	٤٦,٦	٦٨٠,٥	٥٤٣٧,٥	١٠٢٤٨,٠	٥٣,١	٢٠٢٦,٣	١١,٧١
الأرز	٢٥٢٠,٨	٤٣٥٣,٧	٥٧,٩	٧٧٦,٩	٤١٤٨,٠	٥٦٨٦,٦	٧٢,٩	١٠٣٦,٩	٥,٩٩
الشعير	٥٣٣٣,١	١١١١٠,٦	٤٨,٠	٨٣٨,٨	٧١٦٠,١	١٢٦٤١,٣	٥٦,٦	٩٤٩	٥,٤٨
البطاطس	٤٣٨٢,٠٧	٤٦١٩,٢	٩٤,٩	١٥٢,٩	٥٢٢٩,٠	٥٣٤٤,٧	٩٧,٨	١٦١,٨	٠,٩٣
جملة البقوليات	١٢٩٤,٢٢	١٦٣٨,٨١	٧٩,٠	٢٠٦,١	١٢١٠,٩	١٦٦٠,٦	٧٢,٩	٢٨٤,٧	١,٦٤
جملة الخضر	٢٥٥٦٩,٧	٢٦٠٧٧,٥	٩٨,٠	٤٩١,٠	٢٦٢٣٦,٥	٢٦٨٠٩,٩	٩٧,٩	٦٦٥,٦	٣,٨٤
جملة الفاكهة	١٤٢٥٠,٩	١٤٢٣٦,٧	١٠٠	٧٤٩,٠	١٩٣٨٨,١	١٩٤٢٦,٤	٩٩,٨	٦٥١,٢	٣,٧٦
السكر	٢٠٢٦,٧	٥٦٧١,١	٣٥,٧	٩٧٦,١	٢٠٣١,٥	٥٥٠٧,٦	٣٦,٩	١٨٨٣,١	١٠,٨٨
زيوت نباتيه	٩٦٣,٢	٢٧٥٥,١	٣٥,٠	١١٦٩,٦	١١٦٩,٠	٣٣٣٣,١	٣٥,١	١٤٢٧,٨	٨,٢٤
لحوم حمراء	٢٣١٩,٣	٢٩٣٩,٣	٧٨,٩	٨٦٣,٤	٢٤٠٩,٧	٢٨٣٢,٨	٨٥,١	٦٩٣,٢	٤,٠
لحوم بيضاء	١٩٣٣,٧	١٨٧٦,١	٧٧,٧	٥٥٥,٢	١٥٢٨,٦	١٩٣٣,٧	٧٩,٠	٩٦٦,٥	٥,٥٨
اسماك	١٨٢٣,٦	١٥٧١,٧	١١٦,٠	٢٤٧,٧	١٨٤٠,٧	١٨٤٠,٧	١٠٠,٠	٢٤٠١,٤	١,٣٩
البيض	٨٣٤,٢	٩٤٥,٢	٨٨,٢	٢٠٧,٦	٨٨٠,١	٩١٥,٨	٩٦,١	١٠٦,٠	٠,٦١
ألبان ومنتجاتها	١١٣٩٩,٧	٢١٠٥١,٣	٥٤,١	١٧٢١,٧	١٣٣٠١,٦	٢١٩٣٦,٥	٦٠,٦	٢٠٩٦,٤	١٢,١١
إجمالى				١٢٠١٥,٤				١٧٣٠٧,٨	١٠٠

المصدر: جمعت وحسبت من بيانات:ــ المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، الخرطوم، أعداد مختلفة.

جدول رقم (٣) : التجارة الخارجية الكلية والزراعية والغذائية بالمنطقة العربية خلال الفترة ١٩٨٦-١٩٩٧

البيان	٨٦-١٩٩٠	١٩٩٤	١٩٩٧
	الصادرات (مليار دولار)		
الكلية	١٠٢,٤	١٣٠,٠	١٥٢,٣
الزراعية	٥,٥	٦,٣	٦,٤
الغذائية	٣,٠	٤,٥	٤,٨
% الزراعية للكلية	٥,٣٧	٤,٨	٤,٢
% الغذائية للزراعية	٥٤,٥	٦٣,٢	٧٥,٠
% الغذائية للكلية	٢,٩٢	٣,٤٦	٣,١٥
	الواردات (مليار دولار)		
الكلية	٩٧,٦	١٢٤,٢	١٣٩,٣
الزراعية	٢٣,٠	٢٣,١	٢٤,١
الغذائية	١٨,٥	١٩,٥	١٧,٥
% الزراعية للكلية	٢٣,٥٦	١٨,٦	١٧,٣
% الغذائية للزراعية	٨٠,٤	٨٤,٤	٧٢,٦
% الغذائية للكلية	١٨,٩	١٥,٧	١٢,٦
% للصادرات الزراعية للواردات الزراعية	٢٣,٩	٢٧,٣	٢٦,٥

المصدر: جمعت وحسبت من بيانات المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، الخرطوم، أعداد مختلفة،

وفى الواقع فإن القصور الذى حدث فى إنتاج الغذاء العربي إنما يرجع إلى العديد من العوامل والأسباب التى يمكن إبراز أهمها فى النقاط التالية:ـ

(أ) انخفاض نسبه مساحة الأراضي المستغلة فى الوطن العربي وعدم تمشيها مع الزيادة السكانية:

تتضح هذه الحقيقة من خلال التعرف على العلاقة الأرضية ـ السكانية بالمنطقة العربية خلال الفترة(١٩٨٠ـ١٩٩٥) والواردة بالجدول رقم (٤) حيث يلاحظ من البيانات الواردة بالجدول المذكور أن أعداد السكان العرب قد زادوا من حوالي ١٦٥,٣ مليون نسمه فى عام ١٩٨٠ إلى حوالي ٢٤٩,١ مليون نسمه فى عام ١٩٩٥ ، إي أن أعدادهم زادت بنحو ٨٣,٨ مليون نسمه خلال تلك الفترة، فى حين لم تزد الأراضي الزراعية العربية إلا بحوالي ٢,٤ مليون هكتار خلال تلك الفترة ، بمعنى أن السكان العرب قد زادوا فى عام ١٩٩٥ بحوالى١٥٠,٧% عما كانوا عليه فى عام ١٩٨٠، فى حين أن الأراضي الزراعية لم تزد إلا بحوالى١٠٤,٣% عما كانت عليه فى عام ١٩٨٠، الأمر الذى ترتب عليه انخفاض متوسط نصيب الفرد العربي من الأراضي الزراعية من حوالي ٠,٣٤ هكتار

فى عام ١٩٨٠ إلى حوالي ٠,٢٣ هكتار فى عام ١٩٩٥، ومثل هذا القدر يعد ضئيلا ولا يكفى لتحقيق الاكتفاء الذاتي من السلع الزراعية العربية. فإذا ما أضفنا إلى ما سبق أن حوالي ٥٠% من الأراضي الزراعية العربية تعد زراعة مطريه ، وان الزراعة المروية التى تزرع بصفة مستمرة طوال العام لا تمثل إلا نحو ١٦% فقط من إجمالي مساحة الأراضي الزراعية العربية، علاوة على ما تعانيه الأراضي الزراعية العربية من تناقص مستمر نتيجة للفقد الحادث فيها سواء بفعل الإنسان العربي وتحويله لنسبه كبيره منها للأغراض الحضارية(الزحف العمراني العشوائي) أو بفعل العوامل المناخية الناشئة عن وقوع معظمها فى مناطق صحراويه جافه وغير جافه وما يترتب عليه من تعرض نحو ٢٠% من أراضيها للتصحر والجفاف.

جدول رقم(٤) : التغيرات فى عدد السكان والرقعة الزراعية بالمنطقة العربية خلال الفترة (١٩٨٠ـ١٩٩٥)

البيان السنة	عدد السكان ألف نسمه	الرقعة المزروعة ألف هكتار	نصيب الفرد هكتار
١٩٨٠	١٦٥٣٧٣,٦	٥٦٣٢٠	٠,٣٤
١٩٨٥	١٩٣٤١٠,٦	٥٥٠٩٢	٠,٢٨
١٩٩٠	٢٢٢١٦٣,٨	٥٧٣٨٧,٨	٠,٢٦
١٩٩٥	٢٤٩١٥٥,٣	٥٨٧٤٤,٩	٠,٢٣
%التغير	١٥٠,٧	١٠٤,٣	-٠,١١

المصدر: جمعت وحسبت من بيانات المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، الخرطوم، أعداد مختلفة،

(ب) ندره الموارد المائية بالوطن العربي وسوء استخدامها :

كما سبق أن أوضحنا فان حوالي نصف الأراضي الزراعية العربية تعتمد بصفة رئيسيه على الأمطار المتساقطة على أقطار الوطن العربي الذى يتسم بوقوع معظم أراضيه فى المناطق الصحراوية الجافة وشبه الجافة حيث يندر سقوط الأمطار فيها ، الأمر الذى يؤثر على المعروض من الأراضي للاستغلال الزراعي ويؤدى إلى تعرض العديد منها للتصحر والجفاف،فكميه الأراضي الزراعية العربية تختلف من عام لأخر تبعا لكميه الأمطار المتساقطة والتى لا يمكن التحكم فى كميتها وميعاد سقوطها على مدار السنة، فإذا ما أضفنا إلى ذلك السلوك العربي فى استهلاك المياه المخصصة للزراعة والتى تعادل نحو ٨٠% من إجمالي المياه المستغلة فى أقطار الوطن العربي وإسرافه فيها باللجوء إلى استخدام أساليب الري التقليدية التى تعتمد على الغمر وما يترتب على ذلك من مشاكل فى التربة الزراعية (ارتفاع الماء الأراضي وتملح التربة) مما يؤثر على خصوبتها ويقلل من إنتاجيتها،

حيث تشير البيانات المتاحة فى هذا الصدد إلى أن الري السطحي التقليدي يغطي نحو ٧٥,٦% من إجمالي الرقعة الزراعية المروية، فى حين أن الري بالرش لا يغطي إلا نحو ١٤,٤%من تلك الرقعة، ويغطى الري بالتنقيط نحو ١٠% من إجمالي الرقعة الزراعية المروية بالوطن العربي(جدول رقم ٥).

جدول رقم (٥) : الأهمية النسبية لاستخدام أساليب الري فى أقطار الوطن العربي .

الدولة	الري السطحي	الري بالرش	الري بالتنقيط
السودان	١٠٠	—	—
مصر	٨٢	٨	١٠
الأردن	٧٢	٨	٢٠
المغرب	٨٥	١٣	٢
عمان	٩٤	٣	٣
السعودية	٣٤	٦٤	٢
سوريا	٩٧	٢	١
تونس	٨١	١٧	٢
الإمارات	٥٨	٢١	٢١
المتوسط	٧٥,٦	١٤,٤	١٠

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، اقتصاديات طرق ترشيد استخدام الموارد المائية فى الزراعة العربية وأساليب أدائها، القاهرة،١٩٩٧

(ج) صغر حجم الحيازات المزرعية وسيادة الحيازات القزمية المبعثرة في هيكل الحيازات الزراعية العربية ، الأمر الذى يزيد من نسبه مزارع الاكتفاء الذاتي التى لا تنتج سلع يمكن التبادل بها تجاريا فى المجتمع مما يؤثر على المعروض الكلى من السلع والمنتجات الغذائية به، فضلا على أن هذه المزارع الصغيرة تتسم باستخدامها لأساليب إنتاجيه بدائية وانخفاض مستوى إنتاجيتها علاوة على أن انتشارها يعيق وبدرجة كبيرة إمكانيات التوسع فى استخدام الميكنة الزراعية استخداما اقتصاديا، فما زالت العديد من الدول العربية تعتمد حتى وقتنا الراهن على العمل البشرى والحيواني في أداء عمليات الإنتاج الزراعي، فقد أشارت إحدى الدراسات في هذا الصدد (احمد الراعى،١٩٩٨) إلى أن نصيب كل ألف هكتار محصولي من الآلات الزراعية الأساسية المنتشرة فى أقطار الوطن العربي(الجرارات وآلات الحصاد) يبلغ حوالي ٦,٧ جرار، ٠,٥١ الة حصاد، مما يعكس تدنى مستوى الميكنة الزراعية فى الوطن العربي والى ترجع إلى العديد من الأسباب التى من أبرزها صغر الحيازات المزرعيه وتفتتها والتى ساعدت سياسيات الإصلاح الزراعي المطبقة فى معظم الأقطار العربية على زيادة تفتتها.

(د) **ضعف الاستثمارات الموجهة إلى القطاع الزراعي العربي** من قبل حكومات الدول العربية من ناحية وعدم إقبال الكثير من المستثمرين العرب على الدخول في مجال الاستثمار الزراعي بشقيه الأفقي والراسي وتفضيل الاستثمار في المشروعات الصناعية والإسكانية من ناحية أخرى.

(هـ) **فشل السياسات الاقتصادية التى ما زالت تتبعها معظم الدول العربية** وتركيزها بصفة أساسيه على القطاع الصناعي والخدمى وإهمالها للقطاع الزراعي من ناحية وتركيز تلك السياسات على دعم مستهلكي السلع الزراعية الغذائية على حساب منتجيها من ناحية أخرى، الأمر الذى أدى إلى إضعاف القطاع الزراعي العربي بحيث اصبح حاليا قطاع طارد لمختلف موارده سواء الأرضية أو البشرية أو الرأسمالية.

(و) **عدم وجود خطط وسياسات عربيه موحدة لاستغلال الموارد الزراعية العربية** المتاحة استغلالا اقتصاديا سليما نتيجة للنقص الواضح فى قواعد البيانات والمعلومات الإحصائية والكوادر الفنية المدربة على إدارة قطاع الزراعة إدارة علمية سليمة تعتمد على التكنولوجيا الحديثة .

كل تلك الأمور وغيرها أدت إلى قصور فى كفاءه استغلال الموارد الزراعية العربية بما يحقق الأهداف المنشودة من القطاع الزراعي الأمر الذى أدى إلى عجز الإنتاج الزراعي الغذائي العربي عن الوفاء باحتياجات السكان العرب.

وعلى الجانب الأخر(الطلب) فان ارتفاع معدلات النمو السكاني العربي والذي يعد من أعلى معدلات النمو السكاني فى العالم(وصل حاليا إلى نحو ٣%بينما لا يكاد تصل إلى ١% فى الدول المتقدمة) من ناحية والتغيرات التى حدثت فى الدخول العربية فى الآونة الأخيرة بعد حرب أكتوبر ١٩٧٣ وما ترتب عليها من زيادة لاسعار البترول وزيادة معدلات الهجرة المؤقتة لسكان بعض الدول العربية المصدرة للعمالة إلى الدول العربية الأخرى المستوردة لها، فضلا على التغير الذى حدث فى الأنماط الاستهلاكية الغذائية للسكان العرب من ناحية أخرى، كل تلك الأمور وغيرها أدت إلى زيادة الطلب على الغذاء فى أقطار الوطن زيادة ملموسة فى الآونة الأخيرة وخصوصا فى أوائل السبعينات وحتى وقتنا الراهن، وفى نفس الوقت فقد عجز القطاع الزراعي عن مواجهه هذه الزيادة مما انعكس فى زيادة حده الفجوة الغذائية فى جميع الدول العربية بدون استثناء.

ثالثا : مستقبل الغذاء العربي في ظل المتغيرات الدولية المعاصره

شهدت نهاية القرن العشرين العديد من التغيرات والتحولات الاقتصادية الهامة التى لعل من أبرزها انهيار ما كان يسمى بالاتحاد السوفيتي وتفكك دول الكتلة الشرقية من ناحية وانضمام العديد منها للمعسكر الراسمالى بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية من ناحية،وقيام المنظمة العالمية للتجارة فى يناير من ١٩٩٥ و تحول العالم إلى التكتل والاندماج مع بعضه البعض من ناحية أخرى، علاوة على الثورة التكنولوجية الهائلة التى حدثت فى مجال الاتصالات والمعلومات، ومثل هذه المتغيرات سوف تلقى بلا شك بظلالها على جميع دول المنطقة العربية، فالمنطقة العربية بحكم موقعها الجغرافي

وأهميتها الاستراتيجية ليست ببعيدة عن هذه المتغيرات من حيث أنها سوف تتأثر بها وتؤثر فيها.

وفى الواقع فان الآثار المتوقعة من تحرير التجارة العالمية على الواردات العربيـــة بصفة عامة والغذائية منها على وجه الخصوص تعد من أهم الآثار الاقتصادية الناشئة عن المتغيرات الدولية خصوصا وان الدول العربية تعد حاليا من أهم مناطق العالم استيرادا للمنتجات الزراعيـــة واكثرها اعتمادا على الخارج فى توفير احتياجات سكانها من الغذاء، الأمر الذى سوف يجعلها بالضرورة ا عرضه للتأثر بتلك الآثار الناشئة من جراء المتغيرات الدولية من إي منطقه فى العالم، فمن المتوقـــ بصفة عامه نتيجة لقيام منظمه التجارة العالمية وإلغاءها لكافه أشكال الحماية والدعم الذى كانت تقدم الدول(المتقدمة)، فضلا على تحكم الدول المتقدمة بما لديها من إمكانيات إنتاجيه كبيره فى المعروض العالمي من السلع، أن ترتفع أسعار السلع الغذائية فى الأسواق العالمية ويؤدى إلـــى زيـــادة فـــاتور الواردات من السلع والمنتجات الغذائية وبالتالي إلحاق ضرر كبير بالدول النامية المستوردة لهذه السلـ والتى لن تستطيع بإمكانياتها المادية المحدودة أن تتحمل الفروق الباهظة الناشئة عن هذا الارتفاع فـــ الأسعار، الأمر الذى سوف يؤثر على ميزان مدفوعات هذه الدول .

ويجدر الإشارة إلى أن هناك العديد من الدراسات التى حاولت تقدير الخسائر التى يمكـــن أن تتكبدها الدول النامية بصفة عامة والعربية منها على وجه الخصوص من جراء تحرير التجارة العالمية للسلع الزراعية، حيث أبرزت إحدى الدراسات(حمدي سالم،١٩٩٤) أن الخســـارة الكليـــة المتوقعـــ لمجموعة الدول العربية من جراء تحرير التجارة العالمية في السلع الزراعية يبلغ بحوالي ٥٦٤ مليون دولار أمريكي في السنة، اكثر من نصفها تقريبا يعود إلى ارتفاع قيمة وارداتها مـــن القمـــح والأر والسكر على وجه الخصوص، كما أشارت هذه الدراسة إلى تفاوت الدول العربية في مقـــدار تحملـــها للخسائر الناجمة عن تحرير تجارة السلع الزراعية، حيث من المتوقع أن تتحمل مصر اكبر قدر مـــن الخسارة(حوالي ١٧٢ مليون دولار/سنة)، تليها فى ذلك الجزائـــر (٩١ مليـــون دولار/ ســـنة)، ثـــم العراق(٨٥ مليون دولار/ سنة)، فالسعودية(٧٦ مليون دولار/ سنة)، فـــالمغرب(٥٤ مليـــون دولار/ سنة)، ثم سوريا (٣٧ مليون دولار/ سنة)، فتونس (٢٥ مليون دولار/ سنة)، يليها الأردن(١٤ مليـــون دولار/ سنة)،فالسودان(١٠مليون دولار/سنة)،على التوالي ، فى حين من المتوقـــع أن تكـــون دولـــه البحرين من اقل الدول العربية تضررا حيث لن تتعدى خسارتها الكلية من جـــراء تحريـــر التجـــارة العالمية ٢ مليون دولار في السنة.

وفى الحقيقة فان التأثيرات السلبية لقيام منظمه التجارة العالمية على المنطقة العربية لن تتوقف عند هذا الحد، بل انه كنتيجة لسريان اتفاقية حماية الملكية الفكرية فان الدول العربية سوف تعانى من صعوبات شديدة فى الحصول على التكنولوجيا الحديثة اللازمة لتطوير وتحديث وسائل الإنتـــاج فـــى قطاعاتها الانتاجيه المختلفة، الأمر الذى سوف يؤثر سلبا على مستقبل التنمية الاقتصادية فى البلـــدان العربية نتيجة استمرار الفجوة الحالية والمتوقعة بينها وبين الدول المتقدمة. فإذا ما أضفنا إلى ذلك يشهده العالم اليوم من سيادة عصر التكتلات الاقتصادية سواء بين الدول وبعضها أو بين الشـــركات

الكبيرة العملاقة وما لذلك من تأثير على حركه التجارة العالمية للسلع والخدمات مما سوف يزيد من خطورة المتغيرات العالمية على اقتصاديات الدول العربية بصفة عامه وعلى أمنها الغذائي على وجه الخصوص ما لم تتخذ الوسائل والأساليب اللازمة لكي تواجه الدول العربية مجتمعه مثل هذه المتغيرات الدولية وتعمل على تقليل الأخطار المحتملة منها إلى اقل حد ممكن سعيا وراء تحقيق الأمن والاستقرار الاقتصادي لسكانها.

رابعا : مقومات تحقيق الأمن الغذائي العربي

يجدر فى البداية الإشارة إلى أن مصطلح الأمن الغذائي Food Security يعنى بصفة عامه ضمان توافر احتياجات المجتمع من متطلبات الغذاء الأساسية فى خلال إي فتره من الزمن بشكل منتظم ومستديم وفى حدود دخول أفراد المجتمع ، إي انه والأمر كذلك يعنى مدى قدره المجتمع على إنتاج غذاء كافي وصحي ومناسب لدخول الأفراد من ناحية وتكوين مخزون إستراتيجي لمواجهة إي ظروف أو متغيرات طارئة وغير متوقعه من ناحية أخرى.

ومن هذا المنظور فانه لتحقيق الأمن المستقبلي للغذاء فى أقطار الوطن العربي فان الأمر يتطلب أن تعيد الدول العربية صياغة أهدافها وتقوم بإجراء إصلاحات وسياسات داخلية تتواءم مع هذه المتغيرات الدولية في إطار استراتيجية عربيه موحدة تعمل على خفض الفجوة الغذائية بها من ناحية وزيادة قدرتها على المنافس الخارجية من ناحية أخرى، ومثل هذه الاستراتيجية يجب أن تأخذ فى اعتبارها مايلى:

(أ) أن قضيه الأمن الغذائي ليست قضيه قطريه تخص قطر عربي دون الأخر، فالمشكلة الغذائية الراهنة تواجه جميع الدول العربية بدون استثناء، كما انه من الناحية الأخرى فان الآثار السلبية للمتغيرات الدولية سوف تواجه كما سبق الإشارة جميع الدول العربية ولن تستثنى دوله عربيه دون أخرى، لذا فان الأمر يقتضي ضرورة تكاتف وتوحيد الجهود العربية لتنسيق الخطط والسياسات الزراعية بين الدول العربية وبعضها بصوره تكاملية متسقة تقوم على الاستفادة من الميزات النسبية التى تتوافر لبعض الدول العربية فى إنتاج السلع والمنتجات الزراعية، فالتكامل الزراعي العربي اصبح اليوم ضرورة ملحه يجب الإسراع فى خطواته لحماية الأمن الاقتصادي والغذائي العربي من إي تهديدات خارجية مع الاستفادة من تجارب الدول الأخرى غير العربية فى هذا الاتجاه(الاتحاد الأوربي).

(ب) أن تحقيق الأمن الغذائي لآي مجتمع لا يقتضي بالضرورة تحقيق الاكتفاء الذاتي من جميع السلع والمنتجات الغذائية التى يحتاجها المجتمع، فتحقيق الاكتفاء الذاتي من الغذاء نادرا ما يتحقق لكثير من الدول وخاصة النامية منها، لذا فان على الدول العربية أن تكون قادرة على إنتاج النسبة الكبرى من الأغذية الأساسية لها(بالإضافة إلى مخزون إستراتيجي للطوارئ) محليا ثم تقوم باستيراد باقي احتياجاتها من الخارج بشرط أن يكون لها القدرة (المالية) على تمويل وارداتها

ذاتيا دون اللجوء إلى الاقتراض من الآخرين، ومثل هذا الأمر يتطلب العمل على تنميه وتنويع الصادرات العربية بصفة عامه والزراعية خاصة، مع الاستفادة من الجوانب الإيجابية المرتبطة بقيام منظمه التجارة العالمية فى حوالي الكميات التى يمكن تصديرها من السلع والمنتجات الزراعية العربية وخصوصا من محاصيل الخضر والفاكهة إلى أسواق العديد من الدول المتقدمة بشرط مطابقتها للمواصفات العالمية التى وضعتها تلك الدول للسلع التى يسمح باستيرادها.

(ج) أن قضيه الغذاء تعد الجانب المؤثر من قضيه الزراعة، فلو واكب الإنتاج الزراعي التزايد فى الطلب عليه لما كان هناك ما نسميه الآن بقضية أو أزمة الغذاء، ومن ثم فان الأمر يقتضي ضرورة العمل على حوالي معدلات التنمية الزراعية فى أقطار الوطن العربي بما يتناسب مع الزيادة فى معدلات السكان العرب بشرط أن يتم ذلك بالاعتماد على الإمكانيات المتاحة بأقطار الوطن العربي(الاعتماد على الذات)، فالدول العربية مجتمعه تملك كل المقومات التى تمكنها من بناء قاعدة زراعية قويه تكفل لها تحقيق نسب عالية للاكتفاء الذاتي من العديد من السلع والمنتجات الغذائية التى تحتاجها، فإجمالي الرقعة الأرضية العربية يبلغ بحوالي ١,٤ مليار هكتار تعادل ١٠,٤% من إجمالي المساحة اليابسة على مستوى العالم، كما تبلغ الرقعة الأرضية الصالحة للزراعة نحو ١٣١ مليون هكتار يتم استغلال نحو ٥٠% منها حاليا، كما يملك الوطن العربي نحو ٣٤,٢ مليار متر مكعب من الموارد المائية السطحية والجوفية والمصادر الأخرى لا يتم إلا استغلال نحو ٥٠% منها فقط معظمه فى الزراعة (بحوالي ٨٠% من إجمالي المستغل). كما تبلغ القوه العاملة فى القطاع الزراعي العربي نحو ٢٧,٢ مليون نسمه تمثل بحوالي ٣٩,٩% من إجمالي القوه العاملة العربية وثيقة ١١,٢% من إجمالي السكان العرب (جدول رقم٦). فإذا ما أضفنا إلى ذلك المتاح لديها من موارد الإنتاج الحيواني من مساحات شاسعة من المراعى تقدر بنحو ٣٧٠ مليون هكتار وأعداد كبيره من الحيوانات المنتجة بأنواعها المختلفة، ليس هذا فقط، بل أن الوطن العربي تتوافر لدية كميات لا باس بها من موارد الإنتاج السمكي بما يمتاز به من شواطئي وبحار ومحيطات مختلفة ، حيث يقدر الإنتاج السمكي المنتج حاليا بنحو ٢,١ مليون طن سنويا يعادل بحوالي ٢٧% من المخزون القائم والمقدر بنحو ٧,٧ مليون طن. ومثل هذا الكم الهائل من الموارد الزراعية العربية يتطلب ضرورة حسن استغلاله بما يكفل تحقيق الأمن الغذائي للسكان العرب.

(د) أن الحاجة أصبحت اكثر إلحاحا لتغير وجه الزراعة العربية بشكل جذري سواء من حيث الوسائل أو الأدوات والفنون الإنتاجية المستخدمة والاستفادة من التقدم التكنولوجي الحادث فى مختلف المجالات (الهندسة الوراثية، تكنولوجيات الري الحديث، الزراعة المحمية، التكنولوجيا الحيوية والتكنولوجيا الميكانيكية والكيمائية وغيرها) فى تطوير وزيادة الإنتاج الزراعي العربي بشرط أن يتم ذلك بالاعتماد على الإمكانيات والجهود العربية نظرا للمشاكل المتعلقة باستيراد هذه التكنولوجيات سواء لارتفاع أسعارها الحالي والمتوقع بعد سريان اتفاقية حماية الملكية الفكرية من

ناحية أو لعدم مناسبة الكثير من صور التكنولوجيا الحديثة للظروف البيئية والاقتصادية والاجتماعية العربية، وفى هذا الصدد فان الأمر يتطلب ضرورة العمل على إنشاء وتطوير المعاهد البحثية العربية وزيادة الإنفاق على البحث العلمي فى الدول العربية حتى يمكن تكوين قاعدة تكنولوجية عربيه تساهم فى حوالي الإنتاج العربي بصفة عامه والزراعي منه خاصة.

(هـ) أن تحقيق الأمن الغذائي العربي يتطلب ضرورة الإسراع فى إصلاح السياسات الاقتصادية المتبعة فى القطاع الزراعي العربي وتطوير الهياكل المؤسسية لهذا القطاع بما يمكن من حوالي دوره وفعاليته فى البنيانات الاقتصادية العربية،مع ضرورة تشجيع إقامة المشروعات الزراعية الكبيرة المشتركة بين الدول العربية وبعضها ومنح المشروعات الزراعية المشتركة معاملة تفضيلية خاصة،،حيث يعد أسلوب المشروعات المشتركة أداة فعالة في التعاون الاقتصادي العربي فضلا على أنة لا يتعارض مع اختلاف النظم السياسية والاقتصادية بين الدول العربية، ويقتضي ذلك تهيئة المناخ لكي يقوم القطاع الخاص العربي بدور فعال في هذا المجال و تيسير انتقال عناصر الإنتاج وخاصة عنصري العمل ورأس المال بين الدول العربية وبعضها وأزاله القيود والعوائق التى تحول دون انتقال هذه العناصر بين بلدان الدول العربية بحريه كاملة.

(و) أن تحقيق الأمن الغذائي العربي يرتبط ارتباطا وثيقا بالأمن المائي به والذي يعانى حاليا من وجود عجز فى المتاح الحالي من الموارد المائية العربية عن تلبيه الاحتياجات الاستهلاكية منه من مساحة، ووجود تهديدات خارجية على مستقبله من خارج الحدود السياسية لاقطار الوطن العربي بسبب أن حوالي ٦٧% من الموارد المائية العربية تتحكم فى منابعها دول أجنبية غير عربيه من ناحية أخرى، الأمر الذى يقتضي أن تعيد الدول العربية مجتمعه ترتيب أوراقها وتنسيق جهودها لحماية مواردها المائية من التهديدات والأطماع الخارجية من ناحية وتنميه هذه الموارد وترشيد استهلاكها من ناحية أخرى وذلك لضمان تحقيق مستويات معقولة من الاكتفاء والاقتصادي الغذائي لسكانها.

(ز) أن إي جهود لزيادة إنتاج الغذاء فى المنطقة العربية لن تكون ذات فعالية فى تحقيق الاكتفاء والاقتصادي الغذائي العربي ما لم يصاحبها إجراءات وسياسات من شانها تقليل الطلب على الغذاء وترشيده، ومن ثم فلابد من تشجيع الجهود المتعلقة بخفض معدلات النمو السكاني العربي المرتفع الناشئ عن ارتفاع معدلات المواليد فى معظم الدول العربية من خلال برامج تنظيم الأسرة، وفى نفس الوقت حوالي الوعي الاستهلاكي العربي بالحد من الاستهلاك الترفى غير الضروري من السلع والمنتجات الغذائية.

جدول رقم (٦) : الموارد الأرضية والمائية والبشرية الكلية والزراعية فى أقطار الوطن العربى خلال الفترة (١٩٩٥ــ١٩٩٧)

البيان	المساحة الجغرافية	المساحة الزراعية			استخدامات الأرض الزراعية %				الموارد المائية (مليار م٣)			عدد السكان		القوه العاملة بالألف نسمه		
الدولة	ألف هكتار	ألف هكتار	%	% من الجغرافية	مستديمة	مطريه	مروية	بور	سطحي	جوفى	المجموع	ألف نسمه	%	كليه	زراعية	%
الأردن	٨٩٢٨,٧	٣٨١,٨	٠,٥٨	٤,٢٧	٣٠,٣	٣٧,٥	١١,٧	٢٠,٤	٠,٣٢	٠,٥٢	٠,٨٨	٤٠٩٥,٦	١,٧	١٠٤٦	٦٨	٦,٥
الإمارات	٨٣٦	٦١,٩٣	٠,٠٩	٠,٧٤	٦١,٩		٣٨,١		٠,٠٢	٠,٩	١,٣٤	٢١٧٤	٠,٩	٨٤٨	٥,٤	٦,٣٧
البحرين	٦٩	٨,٤٧	٠,٠١	١٢,٢٧	٣٧,٨		٤٦,٩	١٢,٦		٠,١٥	٠,٢٩	٥٥٦,٨	٠,٢٣	٢٣١	٥,٢٨	٣,٢٨
تونس	١٦٢٣	٥٠٧٥,٢	٧,٧٥	٣١,٢٧	٤١,٥	٣٥,٣	٤,٠	١٩,١	٢,٧١	١,٨٤	٤,٥٤	٨٧٨٥,٤	٣,٦	٢٩٩٧	٩٢٧,٦	٣٠,٩
الجزائر	٢٣٨١٧٤	٨٠٤٣	١٢,٢٨	٣,٣٨	٦,٥	٢٢,٢	٥,١	٦٦,١	١٣,٥	٣,٧	١٧,٠	٢٧١٩١	١١,٢	٤٦٧٠	١١١١	٢٣,٨
جيبوتى	٢٣٢٠	٠,٣٠	—	٠,٠١					٠,٢		٠,٢	٤٩٥,٠	٠,٢			
السعودية	٢١٤٩٦٩	٤٧٨٥,٩	٧,٣	٢,٢٣	٢,١	٧٧,٠	٢٠,٩		٠,٤٥	٣,٠	٤,٩٥	١٧٠٢٢	٧,٠	٥٢٤٦	١٨١٤	٣٤,٦
السودان	٢٥٥٩٧	١٦٨٤٦	٢٥,٧	٦٥,٨	١,٥	٨٢,٣	٩,٠	٧,٢	٢١,٨	٠,٣	٢٢,٣	٢٥٥٩٧	١٠,٥	٩١٨٦	٥٠٧٠	٥٥,٢
سوريا	١٨٥١٨	٥٥٩٣,٥	٨,٥٤	٣٠,٢	١٢,٥	٥٩,٠	١٧,١	١١,٤	٥,٤	٢,٠	٧,٤	١٣٨٤٤	٥,٧	٣٥٣٩	٨١٣	٢٣,٠
العراق	٤٣٥٠٥	١٣٤٧,٤	٢,٠٦	٣,١	٤,٢	٢٤,٠	٢٦,١	٤٥,٥	٤١,٥	١,٢	٤٢,٦	٢٠٠٠٧	٨,٢	٤٦٢٠	١٢٢٥	٢٦,٥
عمان	٣٠٠٠٠	١,٠٦	٠,١٦	٠,٣٥	٤٠,٥		٢٦,٧	٣٢,٧	٠,٠٥	٠,٤١	٠,٦١	٢٤٨٨	١,٠	٧٢١,١	١٤٤,٣	٢٠,٠
قطر	١١٤٣	١٦٤	٠,٢٥	١,٤٠	١٣,٤		٣٥,٤	٥١,٢		٠,١١	٠,٣٢	٥٩٣,٠	٠,٢	٢٤٥		
الكويت	١٧٨٢	٧,٤	٠,٠١	٠,٤١	٦,٧	٤٤,٦	٤٨,٦			٠,٣٢	٠,٨	١٤٦٩	٠,٦	٥٨٤	٩,١٥	١,٦
لبنان	١٠٤٠	٣٦٥,٦	٠,٥٦	٣٥,١٥	٢٥,٧	٤٦,٥	٢٧,٧		٤,٠	٠,٦	٤,٦	٢٩٥٣	١,٢	٩٦٧	٦٩	٧,١٣
ليبيا	١٧٥٩٥٤	٢١٧٤,٩	٣,٣٢	١,٢٣	١٦,١	٧٧.٣	١١,٦		٠,٠٦	٣,٤٣	٣,٧٨	٤٨٥٣	٢,٠	١٢٩٢	١٣٧	١٢,٩
مصر	١٠٠١٦٠	٣١٤٠,١	٤,٧٩	٣,١٣	١٢,٩	٢,٦	٨٤,٥		٥٥,٥	٣,١	٦٣,٥	٥٩٥٥٦	٢٣,٦	١٤٤٣٦	٤٨٦٢	٣٣,٧
المغرب	٧١٠٨٥	٩٢٩١,٢	١٤,١٨	١٣,١	٧,٢	٥٩,٠	١٤,٣	١٩,٥	٢٣,٠	٥,٠	٢٨,٠	٢٦٠٧٤	١٠,٧	١٠٢٢٨	٥٢٨٠	٥١,٦
موريتانيا	١٠٣٠٧٠	٤٨٣,٦	٠,٧٤	٠,٤٧	٥٣,٥	٣٤,١	٢,٩	٩,٣	٥,٨	١,٥	٧,٣	٢٢١٢	٠,٩	١٢٩٩	٦٤٨	٤٩,٩
اليمن	٥٢٧٩٧	١٧٣٠	٢,٦٤	٣,٢	٤,٠	٣٣,٠	٢٧,٨	٣٥,١	٣,٨	١,٤	٥,٢	١٥٨٠٠	٦,٥	٣٩٠٠	٢٤٠٠	٦١,٥
الصومال	٦٣٧٦٦	١٠٥٠	١,٦	١,٦٥	١,٨	٨٧,٢	١١,٠		٨,١	٣,٣	١١,٤	٩٧٦٤	٤,٠	٣٧٧٦	٢٥٧٠	٦٨,١
الإجمالى	١٤٥٤٥١	٦٥٥٠٩	١٠٠	٤,٢٧	٩,٢	٥٣.٥	١٦,٥	٢٠,٨	٢٩٦	٤٢	٣٥٢	٢٤٣٥٢٩	١٠٠	٦٨٢٣٧	٢٧٢٣٧	٣٩,٩

المصدر :ــجمعت وحسبت من بيانات المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، الخرطوم، أعداد مختلفة،

وفى اعتقادنا بان وضع تلك الأمور زيادة الذكر موضع الاعتبار عند تخطيط إي استراتيجية عربيه موحدة يمكن أن يساعد كثيرا فى تحقيق الأمن والاستقرار الغذائي العربي ويقلل إلى حد كبير اعتماد المنطقة العربية على الدول ألاجنبيه فى توفير الغذاء والكساء لسكانها وبالتالي يقلل من المخاطر الخارجية التى تهدد الأمن والاستقرار العربي، غير أن مثل هذا الأمر مرتبط ارتباطا وثيقا بضرورة حوالي تفعيل وتنشيط دور المنظمات العربية المختلفة وعلى رأسها جامعه الدول العربية بأجهزتها المختلفة من ناحية والحكومات والمنظمات الحكومية وغير الحكومية فى الدول العربية من ناحية أخرى فى تحقيق التكامل العربي المنشود من اجل تحقيق الأمن الغذائي العربي.

الملخص :

تعد قضيه الغذاء من أهم القضايا التى تواجه المنطقة العربية فى الوقت الراهن، ومن المتوقع لن تزداد خطورتها فى المستقبل القريب فى ظل التطورات الحادثة على الساحة الدولية، لذا فان هذه الدراسة استهدفت دراسة الوضع الراهن غذائية واستهلاك الغذاء فى المنطقة العربية والآثار الاقتصادية المحتملة للمتغيرات الدولية على الأمن الغذائي العربي وذلك بغيه التوصل إلى وضع تصور مستقبلي لما يمكن عمله لتحقيق الأمن الغذائي العربي المنشود.

وقد توصلت الدراسة إلى أن المنطقة العربية تعانى حاليا من عجز إنتاجها المحلى من الغذاء عن تلبيه احتياجات سكانها من ناحية وعدم قدره صادراتها عن تغطيه وارداتها، ومثل هذا الموقف إنما يرجع إلى العديد من الأسباب المتعلقة بكفاءة استغلال الموارد الزراعية المتاحة بأقطار الوطن العربي، كما توصلت الدراسة إلى أن الموقف الغذائي العربي الراهن سوف يزداد خطورة فى المستقبل القريب ناحية للتأثيرات السلبية للمتغيرات الدولية، لذا ففي ضوء ذلك فقد أوصت الدراسة الحالية بمجموعه من التوصيات التى يمكن أن تساعد فى وضع استراتيجية عربيه موحدة لمواجهه المتغيرات الدولية وتحقيق الأمن الغذائي المنشود للسكان العرب.

المراجع "

(١) المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، الخرطوم، أعداد مختلفة.

(٢) المنظمة العربية للتنمية الزراعية السياسات الزراعية العربية، التقرير الشامل، الخرطوم،١٩٨٣.

(٣) المنظمة العربية لإنتاج الزراعية، اقتصاديات طرق ترشيد استخدام الموارد المائية في الزراعة العربية نتيجة أدائها، القاهرة،١٩٩٧

(٤) احمد الراعى إمام (دكتور)، الأوضاع العامة للميكنة الزراعية وإمكانيات تطويرها في الوطن العربي، المجلة الزراعية، العدد (٤٧١)، السنه(٤٠)، القاهرة،فبراير ١٩٩٨

(٥) جامعة الدول العربية، الإدارة العامة للشئون الاقتصادية، المجموعة الإحصائية لدول الوطن العربي ١٩٨٨ـ١٩٩٤، العدد الخامس، القاهرة،١٩٩٥

(٦) حسن فهمي جمعة (دكتور)، التخطيط الزراعي في المنطقة العربية، مجلة الزراعة والتنمية، العدد الأول، السنة السادسة، الخرطوم ١٩٨٧

(٧) شفيق طليب واخرون(دكاترة)،أبعاد التنمية في الوطن العربي، دار المستقبل للنشر والتوزيع، الأردن ،الطبعة الثالثة،١٩٩١

(٨) صلاح على صالح (دكتور)، انعكاسات تحرير التجارة العالمية والتكتلات الاقتصادية على الميزان التجاري والزراعي المصري، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، العدد التاسع عشر، كلية الحقوق، جامعة المنصورة،إبريل ١٩٩٦

(٩) صلاح على صالح (دكتور)، الزراعة العربية وآفاقها المستقبلية في ظل المتغيرات الدولية المعاصرة، المؤتمر الدولي (اقتصاديات الزراعة في العالم الإسلامي)، مركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامي، جامعه الأزهر، القاهرة، إبريل ٢٠٠٠

(١٠) صلاح على صالح (دكتور)، الأمن المائي العربي وممكنات تحقيقه في ظل المتغيرات الدولية المعاصرة، المؤتمر الأول (ازمة المياه وأثرها فى التنمية وسبل معالجتها فى الأردن، جامعه اربد الاهليه ،١٥ـ١٦ مايو ٢٠٠٠، الأردن.

(١١) مجدى حفنى(دكتور)، مستقبل التنمية والتعاون الاقتصادي العربي، الهيئة العامة للكتاب، القاهرة،١٩٧٥

(١٢) محمد السيد عبد السلام (دكتور)، الأمن الغذائي للوطن العربي، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، سلسلة عالم المعرفة، الكويت، فبراير ١٩٨٨

(١٣) محمد حمدى سالم(دكتور)، استقراء الآثار المحتملة لاتفاقية الجات (جولة اوراجواى) على أوضاع الزراعة العربية، ندوة اتفاقية الجات والزراعة المصرية، الجمعية المصرية للاقتصاد الزراعي، القاهرة، يوليو ١٩٩٤

(١٤) منصور الراوي (دكتور)، أزمة المياه والأمن الغذائي في الوطن العربي، المؤتمر الأول (أزمة المياه وأثرها فى التنمية وسبل معالجتها فى الأردن، جامعه اربد الاهليه ،١٥ـ١٦ مايو ٢٠٠٠، الأردن.

The Arab Food Security and How To Achieved it under the Recent International Changes

BY

Dr. Salah Ali Saleh

Summary :

The food problem is considered one of the most important problems which faces at present all the Arabic countries, thus the main objective of this paper is to study the present position of the production and consumption of food in the Arab region and how the Arabic countries can face the new international changes

The study indicated that although, the Arabic countries have a great amount of agricultural resources which can be used, the evidence show that the Arabic countries did not achieved the aims required and most of the Arabic countries did satisfy its population requirements of food and depending on the abroad in combing these needs.

The study also shows that there are future dangers that the Arabic countries as a result of the present international changes, which requires the necessity of reviewing the Arabic policies.

Finally, the study presented several recommendations that could help the Arabic states face the present international changes.